جمهورية مصر العربية

وزارة المالية
MINISTRY OF FINANCE

unicef

تسليط الضوء على الأطفال في موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢٣



تم إعداد هذا الكتيب بالشراكة بين وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية بوزارة المالية ومؤسسة يونيسف مصر لأغراض المشاركة المجتمعية. جميع المعلومات الواردة في هذا الكتيب تحت مسئولية وزارة المالية باعتبارها المصدر الأساسي لمخصصات الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣.

تقوم وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية بوزارة المالية بنشر هذه السلسلة من التقارير بالتعاون مع **UNICEF** حرصاً من الحكومة المصرية على تعزيز الشفافية ومشاركة المواطنين في عمليات اعداد ومتابعة الموازنة العامة للدولة وفقاً للمعايير المعترف بها دولياً لتحقيق موازنات كفء وفعالة وشفافة لتحقيق نتائج أكبر وأكثر إنصافاً.

ولذا تهدف هذه التقارير إلى رفع وعي المواطن ليكون على دراية بما يحدث على النطاق العالمي والعوامل المؤثرة على الاقتصاد المصري لكي يستطيع المشاركة بفعالية في عملية الموازنة التشاركية التي تقودها وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية في المحافظات.

سلسلة تقارير شفافية الموازنة الخاصة بالطفل

تهدف سلسلة تقارير شفافية الموازنة الخاصة بالطفل إلي تسليط الضوء على المخصصات المالية التي تم إنفاقها لرعاية الأطفال وتحسين مستوى معيشتهم ومتابعة المبادرات التي تفيد الأطفال بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال مخصصات الأسرة داخل الموازنة العامة للدولة.

ويكشف هذا الموجز حجم الموازنة العامة لعام ٢٠٢٢\٢٠٢٣ ومكونات أبوابها، مع التركيز على الإنفاق الحكومي الاجتماعي ومخصصات رعاية الأطفال من حيث التعليم والصحة والحماية الاجتماعية في ضوء السياق المصري. وقد شارك في إعداد هذه السلسلة من التقارير كل من وزارة المالية ويونيسف مصر وذلك في إطار الجهود المبذولة لتعزيز الشفافية ومشاركة المواطنين في عملية إعداد الموازنة.

وتأتي هذه الجهود ضمن إطار تصديق مصر على قانون الطفل الصادر في عام ١٩٩٦، بأعتباره أول تشريع لحماية حقوق الطفل في مصر وإنشاء المجلس القومي للطفولة والأمومة في عام ١٩٨٨.

يمكن تصنيف الأرقام الصادرة عن وزارة المالية والواردة في هذه المستند إلى ما يلي:

الأرقام الفعلية: تشير إلي الأرقام الفعلية التي تحققت على مدار السنوات المالية الماضية.

الموازنة: تشير إلي التوقعات المذكورة في مقترح الموازنة المقدمة لمجلس النواب للسنة المالية ذات الصلة والمحدد في بداية السنة.

المحتويات

١ المقدمة ٤

١.١ مؤشر الشفافية للموازنة المفتوحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: مصر تخطو حالياً خطوات واسعة في المنطقة، خاصةً فيما يتعلق بمشاركة الجمهور.

١.٢ ما هي الأهداف الاساسية ذات الصلة بالطفل في موازنة العام المالي ٢٠٢٢\٢٠٢٣؟

٢ التصنيف الوظيفي و الاقتصادي ٨

٣ نظرة عامة على الاقتصاد الكلي ٩

٣.١ الاقتصاد الكلي

٣.٢ الإطار الاجتماعي والاقتصادي

٤ هيكل مخصصات الموازنة العامة للدولة: زيادة الإنفاق على تعزيز التنمية البشرية ١١

٥ كم تبلغ مخصصات الإنفاق المرتبط بالطفل؟ ١٣

٥.١ الحماية الاجتماعية

٥.٢ قطاع الصحة

٥.٣ قطاع التعليم

٦ مؤشرات التنمية البشرية الخاصة بالمرأة والطفل ٢١

٧ الانتقال التدريجي إلى الموازنة القائمة على البرامج ٢٢

١ المقدمة

بينما لا يزال العالم يتعافى من تداعيات Covid ١٩، جاء الصراع الروسي الأوكراني والذي كان له العديد من التبعيات على خفض سلاسل الإمداد العالمية بل وتوقفها في بعض الأحيان مؤدياً إلى تراجع آفاق النمو العالمي.

ومع ذلك، ظلت الحكومة المصرية ملتزمة بجهودها للنهوض بالحماية الاجتماعية وتحسين المستوى المعيشي، وتعزيز التنمية البشرية، والحفاظ على الانضباط والاستقرار المالي، وكذلك الاستمرار في دعم النشاط الإنتاجي الاقتصادي.

حيث تم تخصيص حزمة الطوارئ لكوفيد-١٩، والتي بلغت قيمتها ١٠٠ مليار جنيه مصري في مارس ٢٠٢٠. كما قامت وزارة المالية بالتزامن مع الوضع المضطرب على المستوي العالمي، بالعمل علي استمرار التوسع في الانفاق على البعد الاجتماعي، لتخفيف العبء على المواطنين بزيادة الأجور والمعاشات والعلاوات بشكل كبير، من خلال تخصيص حزمة إضافية في مارس ٢٠٢٢ قدرها ١٣٠ مليار جنيه مصري، يليها حزمة جديدة في يوليو ٢٠٢٢ تتراوح بين ١١و١٢ مليار جنيه وحزمة أخيرة في شهر أكتوبر ٢٠٢٢ ب٦٧ مليار جنيه لتخفيف الضغوط التضخمية عن المواطنين. (بما يعادل ١,٦ ٪ من اجمالي الناتج المحلي للعام المالي ٢٠٢٢\٢٠٢٣.)

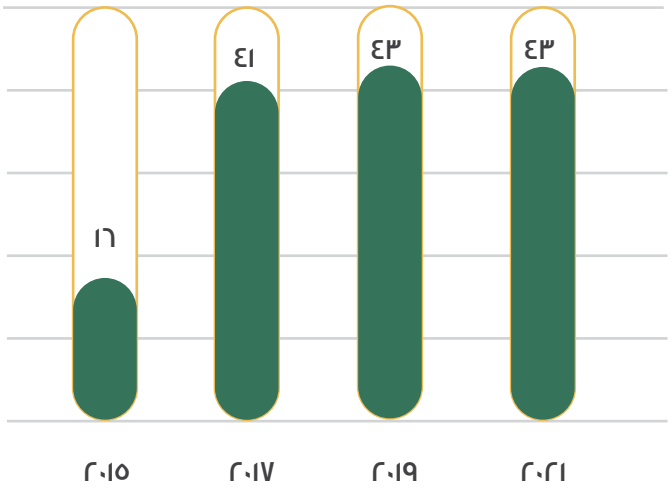
بالإضافة إلي ذلك، تم اتخاذ مجموعة متنوعة من الإجراءات وتعديلات السياسة المالية من قبل الحكومة المصرية، مثل الإعفاءات الضريبية وتوفير السلع المدعومة بهدف التخفيف من آثار الازمة والحفاظ على صمود الاقتصاد المصري.

تستهدف هذه الحزم الفئات الأكثر احتياجاً والأقل دخلاً، والأكثر تضرراً وعلي رأسهم المرأة والطفل. علاوة على ذلك فهي تتضمن حوافز متنوعة للصناعات والمشروعات الإنتاجية والتصديرية.

١.١. مؤشر الشفافية للموازنة المفتوحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: مصر تخطو حالياً خطوات واسعة في المنطقة، خاصة فيما يتعلق بمشاركة الجمهور.

شهدت مصر تحسناً ملحوظاً في مؤشر الموازنة المفتوحة لعام ٢٠٢١، حيث إرتفعت درجة المشاركة العامة لتبلغ **١٩ \ ١٠٠** في عام ٢٠٢١ ارتفاعاً من ١٥/١٠٠ ، وهذا التحسن يعكس ارتفاع مرتبة مصر لتصبح الأولى في الشرق الأوسط، يليها تونس والمغرب؛ كما حافظت مصر على مرتبتها في مستوى شفافية الموازنة والذي قد بلغ من ٤٣\١٠٠.

شكل ١: التطور التاريخي لمؤشر شفافية الموازنة المفتوحة لمصر





شكل ٢: نتائج شفافية الموازنة المفتوحة، ومشاركة الجمهور والرقابة على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المختارة.

البلد	الشفافية	المشاركة المجتمعية	الرقابة علي الموازنة
الجزائر	٣	٠	٣٢
مصر	٤٣	١٩	٤٤
العراق	٦	٠	٥٥
الأردن	٦١	٤	٣٩
لبنان	٩	٠	٢٢
المغرب	٤٨	٧	٤٦
قطر	٢	٠	٦
السعودية	٢٣	٠	١١
السودان	١	٤	٦
تونس	٤٢	١٥	٥٣
اليمن	٠	٠	٦
المتوسط العالمي	٤٥	١٤	٥٢

نجاح آخر لمصر فيما يتعلق ببيانات المالية العامة المفتوحة

كما حصلت مصر على المركز الأول بالشرق الأوسط في مقياس البيانات «الباروميتر العالمي» وهى منصة جديدة تضم عددًا من المؤسسات الإقليمية، التي تسعى إلى تقييم مدى توفر البيانات المالية والحوكمة لدى الدول، حيث تم تنفيذ هذا المشروع التعاوني بتوحيد قواعد البيانات الخاصة بهذه الموضوعات من جانب كل من صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA، والشفافية المالية للمبادرة العالمية GIFT، وشراكة الموازنة الدولية IBP، بالتعاون مع البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD.[1]

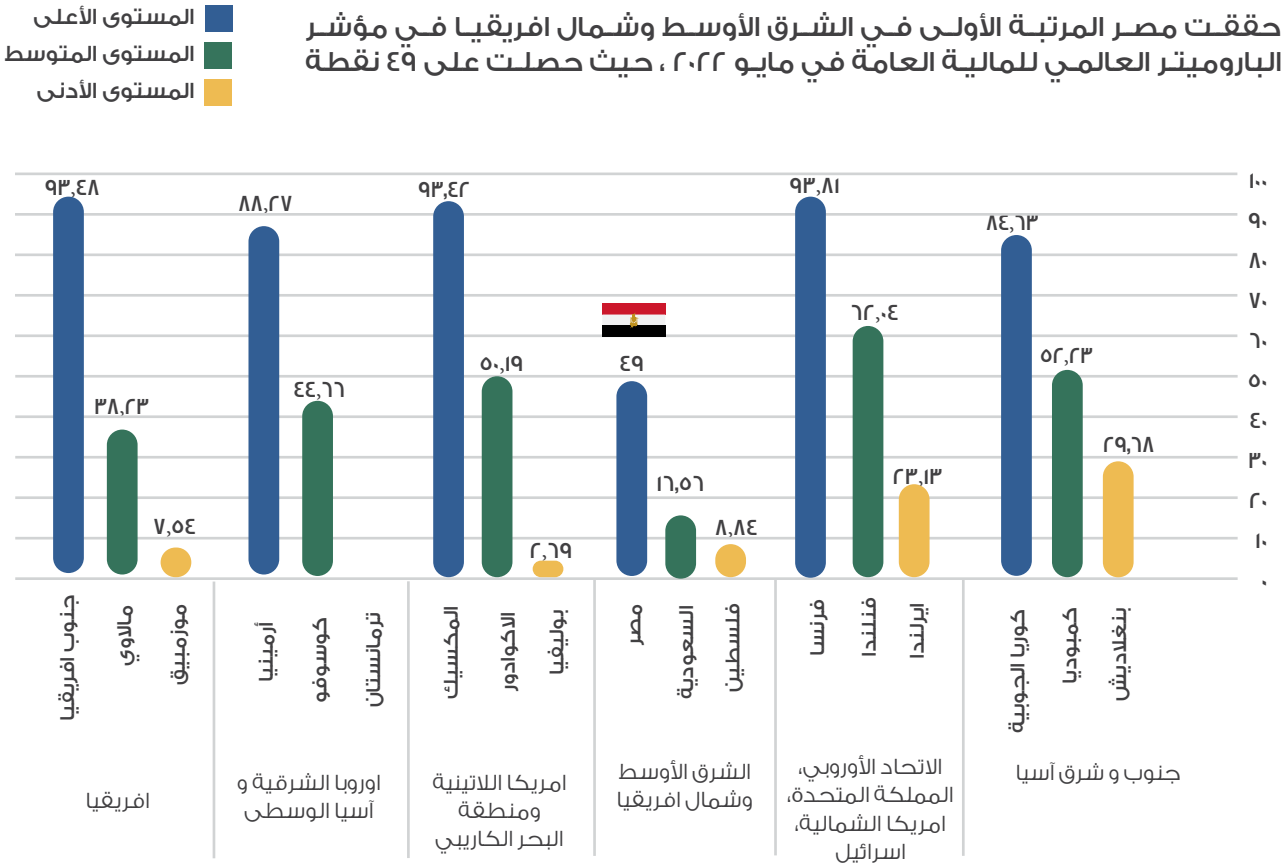
مؤشر مصر في الجزء الخاص بالمالية العامة (مقياس البيانات العالمي):

احتلت مصر المرتبة الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مقياس البيانات العالمي في مايو ٢٠٢٢، محققة نحو ٤٩ من ١٠٠ نقطة.

[1] المصدر: وزارة المالية
https://beta.sis.gov.eg/en/media-center/news/egypt-ranks-1st-in-middle-east-on-gdb-index-for-open-budgets-of-financial-statements/

شكل ٣: مؤشر الباروميتر العالمي للمالية العامة

حققت مصر المرتبة الأولى في الشرق الأوسط وشمال افريقيا في مؤشر الباروميتر العالمي للمالية العامة في مايو ٢٠٢٢ ، حيث حصلت على ٤٩ نقطة



١,٢ ما هي الأهداف الاساسية ذات الصلة بالطفل في موازنة العام المالي ٢٠٢٢\٢٠٢٣؟

١ ضمان توافر الموارد المالية اللازمة لتمويل برامج الحماية الاجتماعية لمساندة المواطنين وتحسين مستوى معيشتهم وخاصة الفئات الأولى بالرعاية والأقل دخلاً من خلال التدابير المالية التي توفرها الموازنة العامة للدولة.

٢ الإنفاق الكفء والذي يضمن وصول المخصصات المالية إلى الفئات المستهدفة، والمؤسسات الفعالة لتضمن تحسين الخدمات العامة المقدمة للمواطنين وضمان وصول المساندات الاجتماعية لمستحقيها بكفائة وفاعلية.

٣ الموازنات الشفافة توفر الآليات الفعالة للمستفيدين للتعبير عن الاحتياجات وتحديد العوائق أمام تنفيذ السياسات الاجتماعية.

١,٢ ما هي الأهداف الاساسية ذات الصلة بالطفل في موازنة العام المالي ٢٠٢٢\٢٠٢٣؟[٢]

تحسين شمولية واستدامة السياسات المالية الحكومية، من خلال تدابير هادفة وتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي للتخفيف من الأعباء الاقتصادية جراء الأزمة وحماية الفئات الاكثر احتياجاً.

تخصيص حزم من اجراءات الحماية المالية والاجتماعية بقيمة ١٣٠ مليار جنيه لتوسيع نطاق تغطية برنامج تكافل وكرامة للتحويلات النقدية والبطاقات التموينية لتقديم خطة استراتيجية لدعم الأمن الغذائي.

توسيع برنامج تكافل وكرامة للتحويلات النقدية المشروطة ليشمل ٥ ملايين أسرة بنهاية يناير ٢٠٢٣ لدعم الأسر الفقيرة التي لديها أطفال في سن المدرسة وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة في صعيد مصر.

توسيع تغطية السجل الاجتماعي إلى ٥٠ مليون شخص بحلول نهاية ديسمبر ٢٠٢٣ ، بهدف المزيد من الاستهداف في آليات الحماية الاجتماعية الأخرى ، على المساعدة الاجتماعية والصحة والتعليم

تقديم برامج رعاية صحية وغذائية جيدة للأطفال ، بالإضافة إلى التوسع في تطبيق نظام التأمين الصحي الشامل.



[٢] المصدر: وزارة المالية, البيان المالي للسنه المالية (٢٠٢٢\٢٠٢٣), ص ٥

٢ التصنيف الوظيفي و الاقتصادي

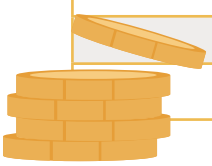
موازنة الدولة حسب التصنيف الوظيفي (٢٠٢١/٢٠٢٢ – ٢٠٢٢/٢٠٢٣)

البيان	موازنة ٢٠٢١\٢٠٢٢ (بالمليار جنيه)	موازنة ٢٠٢٢\٢٠٢٣ (بالمليار جنيه)
المجموع	١,٨٣٧,٧	٢,٠٧٠,٩
الخدمات الحكومية العامة	٨٥٧,٣	١,٠٢١.٦
النظام والامن العام	٨٨.١	٩٥,٥
الشؤون الاقتصادية	١١٠,٥	١١٤,٦
حماية البيئة	٢,٨	٣.٦
الإسكان والمرافق الاجتماعية	٧٨.٩	٧٤,٨
الصحة	١٠٨,٨	١٢٨,١
الشباب والثقافة والشؤون الدينية	٤٩,٣	٥٤,٣
التعليم	١٧٢.٦	١٩٢,٧
حماية أجتماعية	٢٨٣,٤	٢٩٣,٤
أنشطة وظيفية أخري	٨٦	٩٢.٤

التصنيف الوظيفي: يستعرض النفقات العامة للموازنة وفقاً للتقسيم القطاعي مما يعطي صورة أفضل عن توجهات السياسة المالية للدولة والقطاعات المستهدفة، ليعطي المواطنين رؤية أوضح. تتكون الموازنة الوظيفية للدولة في مصر من ١٠ قطاعات (بما في ذلك الرعاية الصحية. التعليم، والحماية الاجتماعية، من بين أمور أخرى) على توزيع موارد الدولة بين تلك القطاعات.

موازنة الدولة حسب التصنيف الاقتصادي (٢٠٢١/٢٠٢٢ – ٢٠٢٢/٢٠٢٣)

البيان	موازنة ٢٠٢١\٢٠٢٢ (بالمليار جنيه)	موازنة ٢٠٢٢\٢٠٢٣ (بالمليار جنيه)
المصروفات	١٨١٢,١	٢٠٧٠,٩
الأجور وتعويضات العاملين	٣٥٨	٤٠٠,٠
شراء السلع والخدمات	٩٥,٦	١٢٥,٦
الفوائد	٥٨٤,٨	٦٩٠,٢
الدعم والمنح والمزايا الاجماعية	٣٤١,٩	٣٥٦,٠
مصروفات أخري	١١٣,٤	١٢٢,٧
شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	٣١٨,٢	٣٧٦,٤
جملة الايرادات	١٣٢٥,٦	١٥١٧,٩
الضرائب	٩٩٠,١	١١٦٨,٨
المنح	٢,٩	٠,٩
الايرادات الأخري	٣٣٢,٥	٣٤٨,١



أما بالنسبة للتصنيف الاقتصادي لموازنة الدولة:

يستعرض التصنيف الاقتصادي : للموازنة العامة للدولة وفقاً لبنود مصادر الإيرادات التي يتم تحصيلها (ضريبية وغير ضريبية) ، حيث يوضح المصادر التي تستند عليها الدولة لزيادة الموارد المالية وسبل الإنفاق على أوجه المخصصات المختلفة من ناحية المصروفات.

تحديد السياق العام: رصد أهم تبعات الأزمات العالمية على الاقتصاد المصرى والنواحى الاجتماعية

٣ نظرة عامة على الاقتصاد الكلي

بينما لا يزال الاقتصاد المصري يتعافى من تداعيات كوفيد-١٩، فإن العالم يواجه الأزمة العالمية الحالية جراء الصراع الشامل بين روسيا وأوكرانيا بما يلقي بأعباء إضافية على الاقتصاد المصري.

ومع ذلك، ونتيجة للإصلاحات الشاملة منذ نوفمبر ٢٠١٦، فقد أظهر الاقتصاد المصري مرونة وقدرة على تحمل الصدمات الخارجية، وهو ما أشادت به المؤسسات الدولية ووكالات التصنيف الائتماني.

وفي هذا الصدد، لا بد من ملاحظة أنه على الرغم من تأثير الأزمة العالمية الراهنة « حققت مصر معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٦,٦٪ في السنة المالية ٢٠٢١\٢٠٢٢ ونحو ٤,٢٪ خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٢\ ٢٠٢٣ ارتفاعاً من معدل متواضع قدره ٣,٣٪ في السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١. ومن المتوقع أيضًا أن يحقق الاقتصاد المصري معدل نمو يتراوح بين ٤ – ٥٪ خلال العام المالي ٢٠٢٢\٢٠٢٣ باكمله.

وجدير بالذكر أن هذه الزيادة المستمرة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي كانت مصحوبة بانخفاض في معدلات البطالة، التي انخفضت من ٩,٦٪ بنهاية ٢٠١٩/٢٠٢٠ إلى ٧,١٪ في الربع الاول من عام ٢٠٢٣، [٤]

مما يسلط الضوء على جهود الحكومة المصرية في تقديم حزم تحفيزية لدفع النشاط الاقتصادي خلال الأزمة وزيادة الاستثمارات الحكومية مما أدى إلى خلق فرص عمل ودخول ما يقرب من ١,٢ مليون عامل جديد إلى القوى العاملة في الربع الأول من العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢، من خلال التوسع في المشروعات الوطنية الضخمة.

ولمواجهة الارتفاع العام في معدلات التضخم، قامت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزى المصري برفع أسعار العائد بشكل تراكمي على عدة مرات بواقع ٨٠٠ نقطة أساس خلال عام ٢٠٢٢ في أشهر ٢١ مارس، و١٩ مايو، و٢٧ أكتوبر، و٢٢ ديسمبر ٢٠٢٢ ليصل سعر عائد الإيداع والإقراض ليلة واحدة عند ١٦,٢٥٪، وسعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى عند ١٧,٢٥٪، وسعر الإئتمان والخصم عند ١٦,٧٥٪ في ذلك الوقت.

وبالرغم من ارتفاع معدل التضخم ليصل إلى ٣١,٩٪ في فبراير ٢٠٢٣ ، [٥] إلا أن البنك المركزي المصري يعمل على السيطرة على الضغوط التضخمية وخفض توقعات التضخم للمستوى المستهدف والبالغ ٧٪ (± ٢٪) في المتوسط خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٤ .

بالإضافة إلى هذه النتائج الإيجابية، ومن أجل تحسين مؤشرات المالية العامة، تهدف مصر إلى خفض نسبة العجز ٦,١٪ إلى الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي ٢٠٢٢\٢٠٢٣.

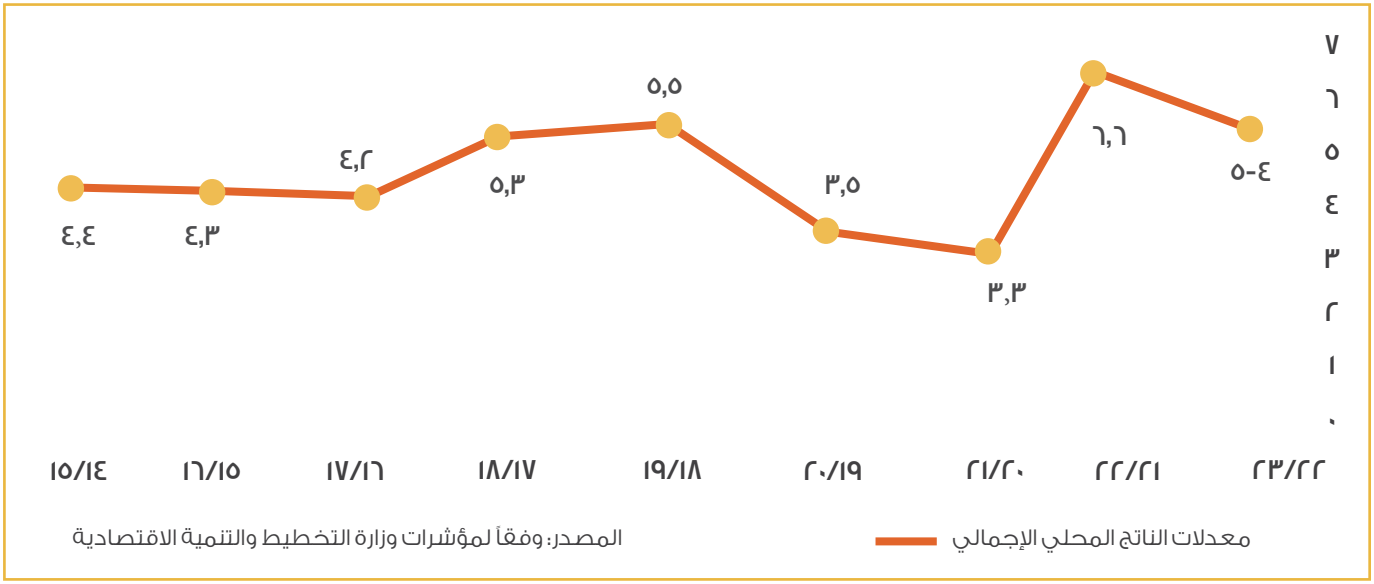
علاوة على ذلك، ونظراً لتقلص الفجوة بين الإيرادات والمصروفات، تستهدف الموازنة فائضاً أولياً بنسبة ١,٥٪ بنهاية عام ٢٠٢٢\٢٠٢٣.

فرضت الأزمة الأوكرانية مخاطر على سلاسل الإمداد، مما أدى إلى زيادة كبيرة في أسعار النفط والسلع الغذائية الاستراتيجية. وكان لذلك أكبر الأثر في الضغط على قيمة العملات المحلية مقابل الدولار الأمريكي، لا سيما بالنسبة لمستوردي السلع الأساسية الاستراتيجية؛ مصر ليست استثناء.

وقد أدى ذلك إلى ضغوط تضخمية محلية، مما أدى إلى زيادة تكاليف المعيشة للمواطنين. وقد استجابت وزارة المالية سريعاً بحزم اجتماعية لدعم المواطنين ومجتمع الأعمال وضمنت مستويات كافية من السلع الاستراتيجية في السوق لتلبية احتياجات المواطنين.

[٣] المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
[٤] المصدر: وزارة المالية, البيان المالي للسنة المالية (٢٠٢٢\٢٠٢٣), ص ٦
[٥] المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
[٦] البطالة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي



المصدر: وفقاً لمؤشرات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية

المؤشرات	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٢/٢٠٢١	المصدر
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	٣,٥٪	٣,٣٪	٦,٦٪	وزارة المالية
الناتج المحلي بسعر السوق الجاري (بالمليار جنيه)	٦١٥٢,٦ (٢٠١٩)	٦٦٦٣,١ (٢٠٢٠)	٧٨٤٢,٥ (٢٠٢١)	البنك المركزي المصري
متوسط نصيب الفرد بالجنيه من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (الناتج المحلي بسعر السوق الجاري مقسوماً علي عدد السكان بالداخل)	٦١١٥٩ (٢٠١٩)	٦٥٢٦١ (٢٠٢٠)	٧٥٧٠٠ (٢٠٢١)	البنك المركزي المصري
التضخم (متوسط التضخم الرئيسي الحضري للسنة المالية)	٥,٧٪	٤,٥٪	٨,٥٪	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
مؤشر أسعار المستهلك (التضخم الحضري الرئيسي في يونيو	٥,٦٪	٤,٩٪	١٣,٢٪	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
العدد الإجمالي للسكان	٩٩ مليون	١٠١ مليون	١٠٣ مليون	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
العدد الإجمالي للأطفال	٣٩ مليون (٢٠٢٠)	٤٠ مليون (٢٠٢١)	٤١ مليون (٢٠٢٢)	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

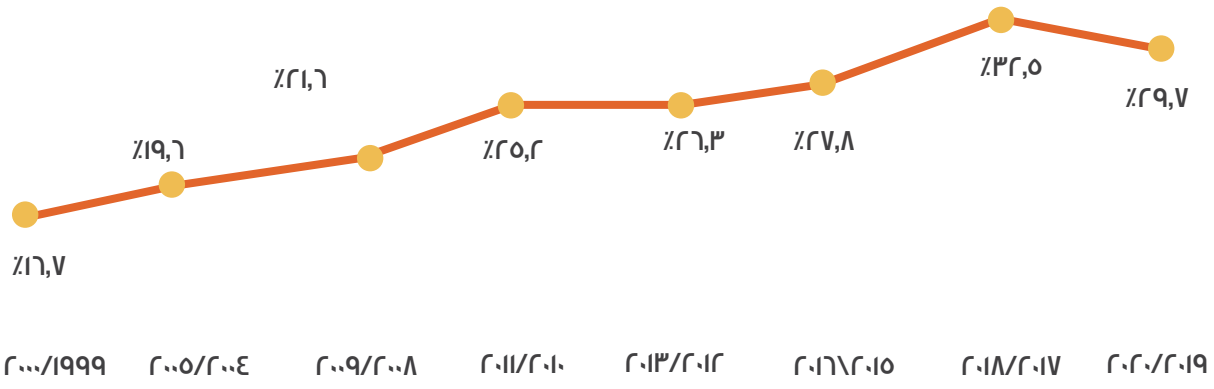
٣،٢ الإطار الاجتماعي والاقتصادي

وفقًا لتقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠٢١ (تم نشره من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية)، ارتفع مؤشر التنمية البشرية في مصر من ٠,٦٦٨ في عام ٢٠١٠ إلى ٠,٦٩٦ في عام ٢٠١٦، وإلى ٠,٧٣١ في عام ٢٠٢١. وهذا يعكس ما شهدته مصر من تحسن في ضوء إصلاحات الحكومة المصرية خلال العقد الماضي والتي تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بالتزامن مع التنمية الاقتصادية.[٧]

بالإضافة إلى ذلك، ووفقًا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، انخفض معدل الفقر في مصر للمرة الأولى منذ ٢٠ عامًا ليصل إلى ٢٩,٧٪ ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقارنة بـ ٣٢,٥٪ في ٢٠١٨/٢٠١٧.

[٧] نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في مصر.

معدلات الفقر في مصر بين عامي ١٩٩٩\٢٠٠٠ حتي ٢٠١٩\٢٠٢٠



**معدلات الفقر المقدمة هي أحدث البيانات المتاحة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

كما ارتفع عدد السكان في مصر بوتيرة سريعة بلغت ٢,٢٪ في المتوسط سنويًا بين عامي ٢٠١٦ و٢٠١٩. ويشكل الأطفال أكثر من ٤٠٪ من السكان، وهو ما يجب أخذه في الاعتبار حتي يمكن للدولة المصرية بذل المزيد من الجهود لاتاحة الخدمات الاساسية، مثل الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية.

بالإضافة إلى ذلك، وفقًا للبيانات الواردة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بين عامي ٢٠١١ و٢٠٢١، زادت نسبة الإعالة الديموغرافية في مصر من ٥٥٪ إلى ٦١,٦٪، مما يعكس العبء (الذي يتحمله معظم الأطفال دون سن ال١٥ عامًا) للفئات السكانية بين (٦٤–١٥).[٨]

٤ هيكل مخصصات الموازنة العامة للدولة: زيادة الإنفاق على تعزيز التنمية البشرية

تهدف موازنة الدولة للسنة المالية ٢٠٢٢\٢٠٢٣ إلى خلق حيز مالي إضافي (مدخرات) لزيادة الإنفاق على مشروعات التنمية البشرية للامتثال للأحكام الدستورية، وتوفير مخصصات مالية كافية لجميع السلع الأساسية وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين، خاصةً الشباب والنساء والأطفال.

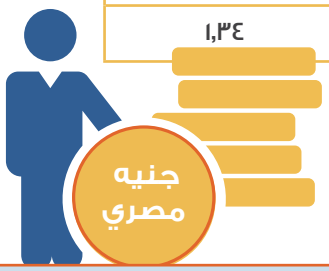
تجدر الإشارة إلى أن موازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ تتضمن مجموعة من الحوافز المالية للعمالة في القطاعات الأكثر حيوية، ولا سيما العاملين في قطاع التعليم (ما قبل الجامعي، والتعليم العالي، والبحث العلمي) وقطاع الصحة.

حيث، من المتوقع أن يبلغ عدد المعلمين والأطباء والصيادلة المعينين نحو ٦٠,٠٠٠ بتكلفة تزيد عن ٣,٦ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠٢٢\٢٠٢٣. تتضمن الموازنة أيضًا زيادة كبيرة في مخصصات الاستثمار للصحة والتعليم، مع التركيز على تحسين الهياكل الأساسية للمناطق الريفية في مصر وزيادة إجمالى الأجور وتعويضات العاملين بالدولة بنحو ٤٣ مليار جنيه.

[٨] المصدر: تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠٢٢

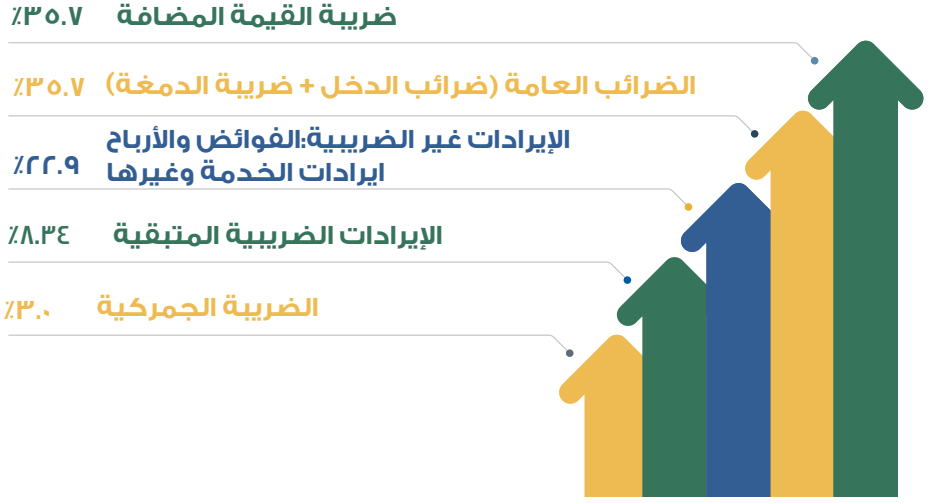
مشروع الموازنة العامة للدولة- لوزارة المالية للعام ٢٠٢٢/٢٠٢٣ (بالمليار جنيه مصري)

البيان	فعلي ٢٠٢٠/٢٠٢١	ختامي نهائي ٢٠٢١/٢٠٢٢	موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢٣
الإيرادات	١,١٠٨,٦	١,٣٤٧,٢	١,٥١٧,٩
معدل النمو (٪)	١٣,٧	٢١,٥	--
الضرائب	٨٣٤,٠	٩٩١,٤	١,١٦٨.٨
معدل النمو (٪)	١٢,٨	١٨,٩	--
(٪ للناتج المحلي)	١٦	١٦,٧	١٦,٧
المنح	٣,٠	٢,٩	٠,٩
نسبه ٪ للناتج المحلي	٠,٠٤	٠,٠٤	٠,٠١
الفوائض غير الضريبية والإيرادات الربحية وإيرادات الخدمات وغيرها	٢٧١,٧	٣٥١,٧	٣٤٨,١
المصروفات (بالجنيه المصري)	١,٥٧٨,٨	١٨٣١,٠	٢,٠٧٠,٩
معدل النمو (٪)	١٠,٠	١٦,٠	--
(٪ للناتج المحلي)	٢٢,٨	٢٣,١	٪٢١
صافي الأصول المالية	٢,٢	--	٥,١
العجز الكلي	٤٧٢,٣	٤٨٤,٨	٥٥٨,٢
نسبه (٪ للناتج المحلي)	٦,٨	٦,١	٦,١
صافي الفائض/العجز الأولي	٩٣,٢	١٠٠	١٣٢,٠
نسبه ٪ للناتج المحلي	١,٣٥	١,٣-	١,٣٤



المصدر: وزارة المالية, البيان المالي (٢٠٢٣\٢٠٢٢)
-- تحت المراجعة

ما مقدار مساهمة مصادر الإيرادات في موازنة٢٠٢٢\٢٠٢٣ (بحسب التصنيف الاقتصادي)



إجمالي الإيرادات لعام ٢٠٢٢/٢٠٢٣ تساوي ١٥١٨ مليار جنيه مصري

ولذلك من الجدير بالذكر أن موازنة ٢٠٢٢\٢٠٢٣ تهدف إلى توسيع القاعدة الضريبية (زيادة الإيرادات الضريبية) إلى جانب تسريع إجراءات الميكنة الرقمية وكذلك استهداف التدابير للحد من التهرب والتجنب الضريبي عن طريق زيادة كفاءة إدارة مصلحة الضرائب العامة.

٥ كم تبلغ مخصصات الإنفاق المرتبط بالطفل؟

الحماية الاجتماعية

تم إعطاء الأولوية لتوسيع شبكات الحماية الاجتماعية على مدار العام الماضي كاستراتيجية لخفض الفقر وعدم المساواة بين الأفراد ووضع الفقر على مسار تنازلي وتخفيف أثار الضغوط الاقتصادية على الفئات الأكثر احتياجاً. تم التأكيد على هذه الرؤية في الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، والتي تضع الحماية الاجتماعية ومصلحة الأطفال في مقدمة الإصلاحات الهيكلية للحكومة المصرية.

ونتيجة لذلك، شهدت مصر انخفاضا في معدلات الفقر (خلال فترة ما قبل الوباء) إلى ٢٩,٧٪ للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠، نزولاً من ٣٢,٥٪ في ٢٠١٧/٢٠١٨. [٩]

وفي هذا السياق، ووفقاً للتوجيهات الرئاسية،استهدفت وزارة المالية التدابير المالية في موازنة العام المالي٢٠٢٢\٢٠٢٣ لمواجهة آثار الأزمة العالمية الروسية الأوكرانية، وبالتالي تم تخصيص حزمة تحفيز نمو اقتصادي و مساعدات اجتماعية بلغت ١٣٠ مليار جنيه ،

يليها حزمة جديدة في يوليو ٢٠٢٢ تتراوح بين ١١و ١٢ مليار جنيه وحزمة أخيرة في شهر أكتوبر ٢٠٢٢ ب٦٧ مليار جنيه للتخفيف من أثار الأزمة العالمية.

تجدر الإشارة أيضًا إلى أن عدد الأسر المستفيدة من برامج التحويلات النقدية (بما في ذلك برنامج تكافل وكرامة ومعاش الضمان الإجتماعي) قد ارتفع من ١,٦٨ مليون أسرة في عام ٢٠١٤ إلى ٥ مليون أسرة. بما يمثل ٢٠ مليون مواطن في عام ٢٠٢٢، بزيادة قدرها ١٩٨٪ [١٠] (وزارة التضامن الاجتماعي. ٢٠٢٢).

المؤشرات الرئيسية المتعلقة بالحماية الاجتماعية

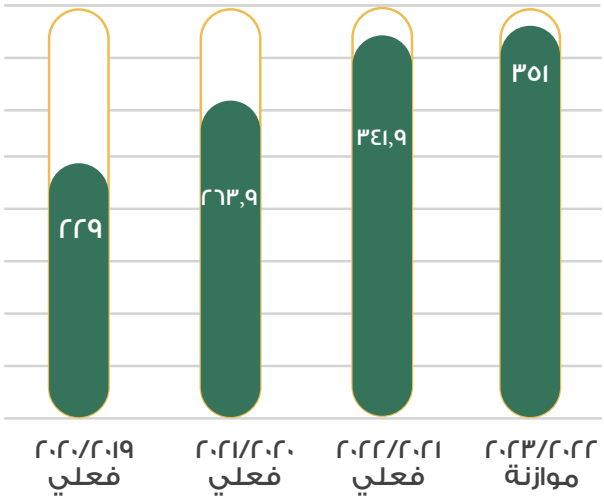
المؤشر	المؤشر في السنة	المؤشر في السنة	المصدر
مؤشر الفقر (النقدي)	٣٢,٥٪ (سنة ٢٠١٧)	٢٩,٧٪ (سنة ٢٠٢٠)	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء واليونيسيف
«الإعانات والمنح والمزايا الاجتماعية» كنسبة ٪ من الناتج المحلي الإجمالي	٣,٨٪ (٢٠٢٠\٢٠٢١)	٤,٣٪ (٢٠٢٢\٢٠٢٣)	وزارة المالية
مؤشر التنمية البشرية (المقياس من ٠-١)	٠,٧٠١ (٢٠١٨)	٠,٧٣١ (٢٠٢١)	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
دعم المساواة في الدخل / الثروة (مؤشر جيني)	٠,٣١٨ (٢٠١٦)	٠,٣١٥ (٢٠١٧)	البنك الدولي
٪ الأطفال المشمولين بالدعم النقدي في برنامج (تكافل وكرامة)	١,٦٨ مليون أسر ة (٢٠١٤)	٤,١ مليون أسرة، تشمل ٥ مليون طفل: ١٢,٢٪ (٢٠٢٢)	وزارة التضامن الاجتماعي

[٩] تجدر الإشارة أن البيانات المحدثة لم تصدر بعد من قبل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
[١٠] المصدر: وزارة التضامن الاجتماعي ٢٠٢٢

ما المبلغ المخصص للحماية الاجتماعية ؟

على مدى العقد الماضي، قامت الحكومة المصرية بزيادة إجراءات الحماية الاجتماعية تدريجياً، وبلغت ذروتها بعد اعتماد قانون التأمين الصحي الشامل في عام ٢٠١٨ وقانون التأمين الاجتماعي بعد عام. بينما يهدف القانون الأول إلى تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام ٢٠٣٢ (بتمويل من الضرائب)، فيتضمن القانون الثاني زيادة تغطية التأمين الاجتماعي بأكثر فعالية للفئات الأولى بالرعاية، لا سيما أولئك الذين يعملون في الاقتصاد الغير الرسمي.

مخصصات الموازنة للحماية الاجتماعية، ٢٠١٩/٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٢/٢٠٢٣ (بالمليار جنيه)



تستهدف الموازنة للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ زيادة كفاءة وفعالية برامج الحماية الاجتماعية وتعزيز آليات الاستهداف للفئات الأولى بالرعاية وبالأخص الأسر التي تعول أطفال.

تبلغ المخصصات التي تعود بالنفع المباشر على الأطفال في الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ نحو ٢٢,٢١٧ مليار جنيه.[١٢]

وتشمل مخصصات برامج المساعدة الاجتماعية (تكافل وكرامة ومعاش الضمان الاجتماعي) ومعاشات الأطفال وبرنامج التعليم المجتمعي.

[١١] المصدر: بيانات البنك الدولي ، مؤشر جيني – مصر, https://data.worldbank.org/indicator/SI.POV.GINI?locations=EG

[١٢] المصدر: وزارة المالية, البيان المالي، للسنة المالية (٢٠٢٣/٢٠٢٢), ص ١٠٣

٣٥٦ مليار جنيه

بلغ إجمالي الاعتمادات المخصصة للدعم والمنح والمزايا الاجتماعية لموازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ (٣٥٦ مليار جنيه) (٣,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل ٣٢١ مليار جنيه في ٢٠٢١/٢٠٢٢ بزيادة قدرها ١٠,٨٪.

ويشمل ذلك زيادة الاستثمار في الخدمات الاجتماعية الأساسية، والإعانات العينية (بما في ذلك الطاقة)، والإعانات والمنح (بما في ذلك تكافل وكرامة، والمساعدات المالية المخصصة للأطفال، والتأمين الاجتماعي)، وكذلك الإعانات والمنح للتنمية الاقتصادية، من بين أمور أخرى.

برامج الحماية الاجتماعية المتعلقة بالطفل في (٢٠٢٠ \ ٢٠٢١) و (٢٠٢١ \ ٢٠٢٢) و (٢٠٢٢ \ ٢٠٢٣) (القيم بالمليار جنيه) [١٣]



المساعدات الاجتماعية (بما في ذلك تكافل وكرامة ومعاش الضمان الاجتماعي) والتي تغطي حاليًا ٥ مليون أسرة (وزارة التضامن الاجتماعي، ٢٠٢٢):

- ارتفعت المساعدات الاجتماعية **لتكافل وكرامة ومعاش الضمان الاجتماعي** من ١٩ مليار جنيه في (السنة المالية ٢٠٢٢\٢٠٢١) إلى ٢٢ مليار جنيه (٦,٢٪ من المصروفات) في السنة المالية ٢٠٢٣\٢٠٢٢ ليشمل ١,٥ مليون أسرة جديدة في إطار برنامج تكافل وكرامة وصولاً إلى ٥ مليون أسرة حالياً.



- **معاش الأطفال**: تم تخصيص نفس المبلغ (٧٠ مليون جنيه مصري) في العام المالي ٢٠٢١\٢٠٢٢ و ٢٠٢٢\٢٠٢٣.



- **دعم السلع التموينية:** ارتفع من ٨٧ مليار جنيه (السنة المالية ٢٠٢٢\٢١ إلى ٩٠ مليار جنيه (السنة المالية ٢٠٢٣\٢٠٢٢)، بما في ذلك ٤٩ مليار جنيه لدعم الخبز و٣٦ مليار جنيه لدعم البطاقة التموينية، ليغطي ٧١ مليون فرد.



- **برنامج دعم الشؤون الاجتماعية** والبرنامج الوطني لتنمية الطفولة المبكرة: ١٤٧ مليون جنيه للعام المالي (٢٠٢٢\٢٠٢٣).



- **زيادة مخصصات الاغذية بمشروع الموازنة المعروض (تتضمن الاغذية المدرسية) :** لتصل إلى ١٢,٢ مليار جنية بزيادة سنوية قدرها ٥٩,١٪ مقارنة بختامي مبدئي ٢٠٢١\٢٠٢٢.

[١٣] المصدر: وزارة المالية–البيان المالي، للسنة المالية (٢٠٢٢\٢٠٢٣)، ص ٨٤–١٢٨

كيف تعزز موازنة عام ٢٠٢٢\٢٠٢٣ جهود الحماية الاجتماعية وتحسين مستوي معيشة المواطنين؟

(تشمل الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢\٢٠٢٣) ما يلي:

زيادة إجمالي الاستثمارات الحكومية إلى ٣٧٦ مليار جنيه بما في ذلك ٨٠ مليار جنيه مخصص لتنفيذ المشروع الوطني: حياة كريمة.

تم تخصيص حوالي ٧,٨ مليار جنيه مصري لبرنامج الإسكان الاجتماعي

زادت مخصصات الموازنة للمساعدات الاجتماعية (بما في ذلك تكافل وكرامة ومعاش الضمان الاجتماعي) من ٥,٣ مليار جنيه في عام ٢٠١٤\٢٠١٥ إلى ٢٢ مليار جنيه في عام ٢٠٢٢\ ٢٠٢٣.

تم تخصيص ما يقرب من ١٩١ مليار جنيه مصري لصناديق التأمين والمعاشات التقاعدية، والتي تغطي ١٠ مليون مستفيد.

واستمراراً للجهود التي تقوم بها الحكومة المصرية لاحتواء الأزمة الاقتصادية الحالية، قام السيد/ رئيس الجمهورية بالإعلان عن حزمة جديدة لتحسين جودة حياة المواطنين وتخفيف الأعباء عن كاهلهم اعتباراً من أول إبريل ٢٠٢٣. وتتضمن الحزمة ٥ إجراءات هامة:

أولاً: التعجيل بإعداد حزمة لزيادة دخول العاملين بالجهاز الإداري للدولة وأصحاب الكادرات الخاصة، بحد أدنى ١٠٠٠ جنيه شهرياً.

ثانياً: زيادة الحد الأدنى للأجور للعاملين بالدولة بقيمة ٣٥٠٠ جنيه

ثالثاً: وبناءً عليه رفع حد الإعفاء الضريبي على الدخل السنوي من ٢٤ ألف جنيه ليكون بقيمة ٣٠ ألف جنيه سنوياً من أول إبريل ٢٠٢٣.

رابعاً: زيادة المعاشات المنصرفة لأصحابها والمستفيدين عنهم بنسبة ١٥٪ اعتباراً من أول إبريل ٢٠٢٣.

خامساً: زيادة الفئات المالية الممنوحة للمستفيدين من برامج تكافل وكرامة بنسبة ٢٥٪ شهرياً اعتباراً من أول إبريل ٢٠٢٣.

قطاع الصحة:

على مدى العقد الماضي، حققت مصر تحسناً ملحوظاً في مجال صحة الطفل والأم، والرعاية الصحية الوليدية بشكل كبير، ويأتي ذلك نتيجة للتوسع في نظام التأمين الصحي الشامل، وتحسين كفاءة المستشفيات، والارتفاع المستمر في الإنفاق على قطاع الرعاية الصحية، فضلاً عن تنفيذ المبادرات الرئاسية مثل مكافحة التهاب الكبد الوبائي سي ومبادرة «١٠٠ مليون صحة «ومبادرة» القضاء على قوائم الانتظار»

بالإضافة إلى ذلك، اتخذت السلطات الصحية المصرية – بالتعاون مع المؤسسات الدولية مثل اليونيسف والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومنظمة الصحة العالمية – خطوات هامة على مدار السنوات الماضية لزيادة تحصين الأطفال في جميع أنحاء البلاد، مما أدى إلى انخفاض معدل وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة من (٣٣,٤ و٣٠ في الألف) في عام ٢٠٠٨ إلى (٢٨ و ٢٥ في الألف) في عام ٢٠٢١ على التوالي.

المؤشرات الصحية الرئيسية[14]

المؤشر	المؤشر في السنة	المؤشر في السنة	المصدر
الصحة كنسبة ٪ من إجمالي الموازنة	٤٪ (٢٠٢٠\٢٠١٩)	٦٫٢٪ (٢٠٢٣\٢٠٢٢)	وزارة المالية
متوسط العمر المتوقع عند الولادة ذكور (سنوات)	٧٢٫٧ (٢٠١٩)	٦٩٫١ (٢٠١٩)	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (مصر في أرقام ٢٠٢٢)
متوسط العمر المتوقع عند الولادة أناث (سنوات)	٧٥٫١ (٢٠١٩)	٧٣٫٤ (٢٠٢١)	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (مصر في أرقام ٢٠٢٢)
انتشار التقزم بين الأطفال دون سن الخامسة	٢٩٪ (٢٠٠٨)	١٣٪ (٢٠٢١)	المسح الديموغرافي والصحي لمصر
انتشار الهزال بين الأطفال دون سن الخامسة	٧٪ (٢٠٠٨)	٣٪ (٢٠٢١)	المسح الديموغرافي والصحي لمصر

ما المبلغ المخصص لقطاع الصحة بموازنة العام المالي ٢٠٢٣\٢٠٢٢؟

٣١٠ مليار جنيه مصري

اشتملت الموازنة زيادة مخصصات الإنفاق على قطاع الصحة لتحسين خدمات الصحة العامة المقدمة للمواطنين لتغطية تكاليف التأمين الصحي والأدوية ومراكز الأمومة والطفولة وتحسين مستوي معيشة العاملين في القطاع الصحي والعلاج على نفقة الدولة.

تبلغ مخصصات الصحة ٣١٠ مليار جنيه مصري في السنة المالية ٢٠٢٣\٢٠٢٢ بزيادة قدرها ٣٤,٤ مليار جنيه مقارنة بالسنة المالية الماضية (٢٧٥,٦ مليار جنيه).
والجدير بالذكر أن هذه الزيادة تحقق الالتزامات الدستورية (الدستور لعام ٢٠١٤، المعدل عام ٢٠١٩) والتي تتطلب زيادة الإنفاق الحكومي على الصحة (على الأقل ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، والتعليم قبل الجامعي (على الأقل ٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، التعليم الجامعي (على الأقل ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، والبحث العلمي (على الأقل ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، مما يجعل اجمالي الإنفاق على هذه القطاعات يصل على الأقل ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

البرامج الصحية الرئيسية المتعلقة بالطفل في عام ٢٠٢٣\٢٠٢٢

٢ مليون جنيه لدعم الأدوية ومنتجات ألبان الأطفال.

١٨,٥ مليار جنيه لشراء ادوية ومستلزمات طبية

١٠,٩ مليار جنيه لعلاج غيرالقادرين على نفقة الدولة.

١,٨ مليار جنيه

تمثل من أهم مخصصات التأمين الصحى كما يلي: (للطلاب- والأطفال والمرأة المعيلة):

[14] المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، مصر في أرقام ٢٠٢٢ ، إحصاءات حيوية ،ص ٤١
https://www.unicef.org/egypt/media/1351/file/Egypt%20Demographic%20and%20Health%20Survey%202014.pdf

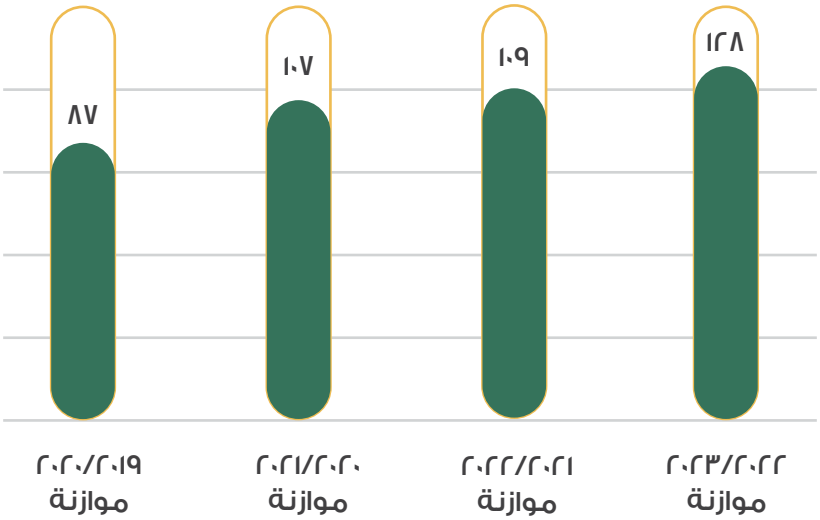
٣٤٨ مليون جنيه لدعم التأمين الصحي للطلاب: في المدارس الحكومية ورياض الأطفال والمدارس الخاصة والمعاهد الأزهرية.

٢١٠ مليون جنيه لدعم الأطفال دون سن المدرسة للتأمين الصحي: حوالي ١٤ مليون طفل.

٩٣ مليون جنيه لدعم المرأة المعيلة والتأمين الصحي للأسر التي تعولها سيدات (٤٦٤ ألف أسرة مستفيدة).

٨٦٤ مليون جنيه للتأمين الصحى الشامل (تستهدف الشرائح الأكثر ضعفاً).

الاتجاهات في التصنيف الوظيفي لنفقات/مخصصات قطاع الصحة (بمليار جنيه مصري)



قطاع التعليم:

خلال العقد الماضي، استفاد عدد اكبر من الاطفال من الخدمات المقدمة من قطاع التعليم. وذلك في ضوء برنامج الإصلاح الشامل للحكومة المصرية الذي تم الإعلان عنه في عام ٢٠١٨، والذي يسعى إلى إصلاح نظام التعليم في مصر (وهو الأكبر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) وتطوير نوعية وأهمية الفرص التعليمية المتاحة للأطفال والمراهقين والشباب.

وفي هذا الصدد، من الجدير بالذكر أيضًا إلى أن عدد الطلاب الملتحقين زاد تدريجياً في جميع المراحل التعليمية،[١٥] حيثحيث ارتفع إلى ٢٢,٧ مليون طالب في المدارس الحكومية والخاصة إلى ٢,٨ مليون طالب، (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٢٣).
ومن الجدير بالذكر أنه مع التوسع الأخير لبرنامج تكافل وكرامة، تم توفير تحويل نقدي شهري قدره ٤٢٥ جنيه مصري (مقارنة ب ٣٢٥ جنيه مصري في عام ٢٠٢١) للأسر (التي لديها ثلاث اطفال كحد أقصي تحت سن ال ١٨عام) الذين يعانون من الفقر متعدد الأبعاد. كما سيتم دفع منحة لكل طالب وفقاً لمستواه التعليمي: ٦٠ جنيه مصري (للابتدائي), ٨٠ جنيه مصري (للإعدادي) و١٠٠ جنيه مصري (للثانوي) .[١٦]

ومع ذلك، على الرغم من التقدم الملحوظ الذي أحرزته الحكومة المصرية فى زيادة إمكانية الحصول على التعليم وجودته، إلا أن ارتفاع نسبة الطلاب إلي المعلمين (نظرًا لتحسن معدلات الالتحاق الصافي) تشمل عبء أضافي على النظام التعليمي بمصر بشكل عام.

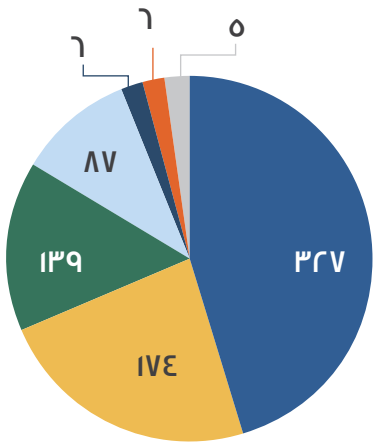
[١٥] المصدر: وزارة التربية والتعليم ، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠٢٢،ص ٣٤, ٤١
https://emis.gov.eg/Site%20Content/book/021-022/pdf/ch1.pdf

[١٦] المصدر: وزارة المالية, البيان المالي, للسنه المالية (٢٠٢٣\٢٠٢٢), ص ١٠٤

مؤشرات لقطاع التعليم ٢٠٢٢

ارتفع عدد المدارس التى تم أنشائها مؤخراً في مبادرة الألف مدرسة حيث وصل عددها إلى ٧٤٤ من أصل ١٠٠٠ مدرسة حكومية (مستهدف) في تلك المحافظات الـ٩ ، لإمدادهم بالمهارات الحياتية والتعلم القائم على اللعب والمواد، بدءًا من أول يناير ٢٠٢٣ بواقع ٢٥ مليون طالب و ٣٠٢,٠٨٢ معلم (١,٢٠٠ مدرس لاجئ).

عدد المدارس التى تم أنشائها في المحافظات



نسبة الطلاب إلى المعلمين وكثافة الفصل لمستويات التعليم المختلفة بين ٢٠١٩\٢٠٢٠ و ٢٠٢٠\٢٠٢١.

	نسبة الطلاب إلى المعلمين		كثافة الفصول	
المرحلة التعليمية	٢٠٢١/٢٠٢٢	٢٢/٢٠٢٣	٢١/٢٠٢٢	٢٣/٢٠٢٢
ما قبل المرحلة الابتدائية	١٩,٦٧	٢٠,٨	٢٩,٨	٣٠,٤
المرحلة الابتدائية	٣١,٥٥	٣٢,٦	٥١,٦	٥٠,٧
إعدادي	٢٣,٦٥	٢٥,٢	٤٧,٥	٤٨,١
الثانوية العامة	٢٠,١٥	٢٢,١	٤٠,٢	٤٠,٩
الثانوية الصناعية	١١,٩	١٢,٨	٣٦,٧	٣٦,٢
ثانوية زراعية	٢٣,٣	٢٥,٩	٤٦,٩	٤٨,١
الثانوية التجارية	٢٣,٩	٢٦,٠	٤٧,٥	٤٨,٨
الثانوية فنادق	٢٥,٢	٢٦,٧	٣٦,٥	٣٧,١

(حسب الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠٢١/٢٠٢٢ و ٢٠٢٢/٢٠٢٣.
(وزارة التربية والتعليم)

ما المبلغ المخصص للتعليم ما قبل الجامعي والتعليم الجامعي؟

تنفيذاً لآخر الالتزامات المعنية من قبل الدستور في هذا الخصوص عام ٢٠١٤

٤٧٦,٢ مليار جنيه	**٣١٧ مليار جنيه مصري - التعليم قبل الجامعي (زيادة ٦١ مليار جنيه مقابل ٢٠٢٢\٢٠٢١)**	**١٥٩,٢ مليار جنيه مصري- التعليم العالي (بزيادة قدرها ٢٧,١ مليار جنيه مقارنة بعام ٢٠٢٢\٢٠٢١)**

ما الجديد في موازنة ٢٠٢٣\٢٠٢٢ ؟ تنفيذ خطة استثمارية لزيادة فرص التعليم ما قبل الجامعي وتحسين كفاءته .[١٧]

- زيادة المخصصات الغذائية في موازنة ٢٠٢٣/٢٠٢٢ (بما في ذلك الأطعمة المدرسية) لتصل إلى **١٢,٢ مليار جنيه** بزيادة سنوية قدرها **٣٩,٣٪ مقارنه بما** تم تخصيصه في موازنة العام الماضي ٢٠٢٢\٢٠٢١ ب **٦,٢ مليار جنيه**.
- توجيه استثمارات لهيئة الأبنية التعليمية لإنشاء **٢٥ ألف فصل** في جميع المراحل التعليمية.
- تخصيص **٢,٥ مليار جنيه مصري** لإنشاء مدارس يابانية ومدارس النيل ومدارس متميزة في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM)، وهي حاليًا ١٩ مدرسة.
- إنشاء ٢٠ مدرسة للتكنولوجيا التطبيقية وربط التعليم باحتياجات سوق العمل.
- التوسع في توفير الشاشات الذكية والفصول الدراسية بقيمة **٣٢٤ مليون جنيه**.
- تخصيص **٧٠٠ مليون جنيه** لبدء تنفيذ برنامج «التعليم ٢» لتحسين أداء المعلم: بناء القدرات والتدريب.
- توجيه **٧٠٠ مليون جنيه مصري** إلى «بنك المعرفة» الرقمي، المعروف بأنه أكبر مكتبة رقمية في العالم يوفر موارد ومواد تعليمية غير محدودة للمواطنين المصريين.

[١٧] المصدر: الخطة الاستثمارية ٢٠٢٢/٢٣ وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

٦ مؤشرات التنمية الخاصة بالمرأة والطفل



انخفضت نسبة التقزم من **٢١,٤٪ في عام ٢٠١٤ إلى ١٢,٨٪** في عام ٢٠٢١



انخفضت نسبة الأطفال الذين يعانون من زيادة الوزن **من ١٤,٩٪ في عام ٢٠١٤ إلى ١١,٥٪ في عام ٢٠٢١**



انخفضت النسبة المئوية للأطفال الذين تبلغ أعمارهم بين ١ حتي ١٤ عامًا والذين تعرضوا للتأديب العنيف من **٩٣٪ في عام ٢٠١٤ إلى ٨١٪ في عام ٢٠٢١.**



زادت النسبة المئوية للأطفال دون سن ٦ أشهر الذين يرضعون من الرضاعة الطبيعية حصريًا **من ٣٩,٧٪ في عام ٢٠١٤ إلى ٤٠,٢٪ في عام ٢٠٢١.**



انخفضت النسبة المئوية للنساء المتزوجات اللاتي تتراوح أعمارهم من سن ١٥ إلى ١٩ عامًا اللاتي يُقدر أنهن خضعن للختان **من ٨٧,٦٪ في عام ٢٠١٤ إلى ٦٦,٥٪ في عام ٢٠٢١.**

التحديات

- زادت نسبة الأطفال المصابين بفقر الدم من ٦ إلى ٥٩ شهرًا من ٢٧,٢٪ في عام **٢٠١٤ إلى ٤٣٪ في عام ٢٠٢١.**
- **٦٩٪ من طلاب** الصف الرابع يفتقرون إلى مهارات القراءة الأساسية.
- **٢٨٨,٧٠١** من المهاجرين واللاجئين المسجلين.
- **٤٣٪ (من سن ١٥ الى ٢٤)** نساء عاطلات عن العمل، وهو ما يزيد ٣ أضعاف عن الرجال.

٧ الانتقال التدريجي إلى تطبيق موازنة البرامج والأداء (PBB)

وفقًا للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة والتي تعرف أيضًا بأسم رؤية مصر ٢٠٣٠، فإن تطبيق موازنة البرامج والأداء (PBB) في مصر، جنبًا إلى جنب مع موازنة البنود المطبقة حاليًا، يشكل تحولًا كبيرًا في نظام تحسين إدارة المالية العامة.

وتسعى الحكومة المصرية، من خلال موازنة البرامج والأداء، إلى زيادة كفاءة الإنفاق العام ورصد فعالية الأداء من خلال الربط بين البرامج، مع تحديد الأهداف والغايات والموازنات المرتبطة بها.

في الواقع، تمنح موازنة البرامج والأداء الدولة درجة من المرونة في مواجهة الأزمات وضمان الوصول إلى أكبر قدر ممكن من استخدام موارد الدولة، وتحقيق النتائج المرجوة من الاعتمادات المالية بطريقة تسهم في تطوير الخدمات العامة المقدمة للمواطنين.

- **الإصلاح التشريعي: إضفاء الطابع المؤسسي على مفهومي الشفافية والمساءلة**

في فبراير ٢٠٢٢، أصدر مجلس النواب المصري قانون المالية العامة الموحد رقم ٦ الذي دمج بين قانون محاسبة الحكومة والموازنة العامة للدولة في قانون واحد، والذي يمثل إطاراً قانونياً جديداً يهدف إلى:

- **تعزيز الإفصاح والشفافية وإعطاء الموازنة مرونة أكبر في تحقيق أهدافها المرجوة في ضوء الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والأهداف الاستراتيجية للدولة.**
- **تمهيد الطريق للتنفيذ الكامل لموازنة البرامج والأداء خلال فترة ٤ سنوات.**
- **وضع وزارة المالية في مجال الريادة (من خلال نظام معلومات الإدارة المالية الحكومية: GFMIS) لضمان تحقيق الامتثال و الانضباط المالي والحفاظ على رقابة صارمة على الإيرادات والنفقات بطريقة آلية.**

تستند موازنة البرامج على ٥ أهداف استراتيجية.

- **يعتمد برنامج عمل الحكومة (٢٠١٨\٢٠١٩-٢٠٢١\٢٠٢٢) على ٥ أهداف استراتيجية تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة لجميع المواطنين والحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي. يعتمد تحقيق كل هدف استراتيجي على عدد من البرامج الرئيسية (٢٥ برنامجًا في المجموع) تتكون من مجموعة من برامج فرعية (بإجمالي ١٦٣ برنامجًا فرعيًا). تقوم كل جهة حكومية بإعداد خطة لتوضيح برامجها وفقاً للبرامج الحكومية الرئيسية والفرعية.**

أهداف التنمية المستدامة ومخصصات الإنفاق المرتبطة بها من الموازنة العامة للدولة

الهدف الاستراتيجي	المخصصات (مليون جنيه مصري)	٪ من إجمالي الموازنة
١- حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية	٢٥٥,٣٧٠,٣٩ مليون جنيه	٨,٣٣٪
٢- بناء المواطن المصري	٣٤٧,١٢٦,١٢ مليون جنيه	١١,٣٢٪
٣- التنمية الاقتصادية ورفع كفاءة الأداء الحكومي	١,٩٦٢,٢١٦,٣١ مليون جنيه	٦٣,٩٩٪
٤- النهوض بمستويات التشغيل	٦,٥١٢,٩١ مليون جنيه	٠,٢١٪
٥- تحسين مستوى معيشة الشعب المصري	٤٩٥,٠٨٨,٤٦ مليون جنيه	١٦,١٥٪
اجمالي عام	٣,٠٦٦,٣١٤,١٩ مليون جنيه	١٠٠,٠٠٪

- **نحو موازنة مستجيبة للنوع**

وفقًا للحساب الختامي للموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠\٢٠٢١، والعام المالي ٢٠٢١\٢٠٢٢ ومن أجل ضمان العدالة المالية والمساهمة في التوزيع العادل للفرص والموارد للجميع، اتخذت الحكومة المصرية عدة خطوات نحو إعداد موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي. في هذا الصدد، وكجزء من موازنة البرامج و الأداء، هناك عدد من البرامج التي تسعى إلى تلبية احتياجات الفئات الأكثر احتياجاً في مصر، ومنهم النساء والأطفال. تشمل البرامج المتعلقة بالطفل تنمية رياض الأطفال، واستكمال مجمعات الأسرة والطفولة، وتنمية مهارات الأيتام، بالإضافة إلى التوسع في الأنشطة الترفيهية لملء أوقات فراغ الشباب.

ملاحظات ختامية

تعكس موازنة عام ٢٠٢٣ زيادة الإنفاق العام الموجه لدعم البرامج المتعلقة بالأطفال بشكل خاص وللحماية الاجتماعية لكل الفئات بشكل عام كجزء من الهدف العام للحكومة المصرية لتحقيق نمو شامل يأخذ في الاعتبار تنمية رأس المال البشري وشبكات الأمان الاجتماعي بالتوازي مع استراتيجية ضبط أوضاع المالية العامة. حيث يتم إعطاء أولوية واهتمام أكبر لكل فئات المجتمع وخاصة الأطفال والنساء نظرًا لأنهم يمثلون الشريحة الأكثر أهمية والأكثر احتياجاً من سكان مصر، فقد تم أعطاء أولوية واهتمام أكبر بهم في موازنة عام ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣ في ضوء جائحة COVID-١٩ المستمر والأزمة العالمية الحالية والآثار غير المباشرة الناتجة عن ذلك.

في هذا السياق، بالإضافة إلى حزمة التخفيف البالغة ١٣٠ مليار جنيه التي خصصتها وزارة المالية، ويليها حزمة جديدة في يوليو ٢٠٢٢ تتراوح بين ١١و١٢ مليار جنيه وحزمة أخيرة في شهر أكتوبر ٢٠٢٢ ب٦٧ مليار جنيه لتخفيف الضغوط التضخمية عن المواطنين بما يعادل ١,٦ ٪ من اجمالي الناتج المحلي للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣،

جمهورية مصر العربية

وزارة المالية

MINISTRY OF FINANCE

unicef

للمزيد من المعلومات، تابعنا على الصفحة الرسمية لوزارة المالية

/MOF.Egypt

أو من خلال موقع وحدة الشفافية

http:/budget.gov.eg